وقمع المظاهرات. كما اضطر العدو، أولاً، الى اشراك وحدات الجيش في أعمال القمع، ثم الى إدخال الآليات ووحدات المظليين بعد فشل الشرطة والجيش في إخماد المقاومة الشعبية.

لقد أوجزنا ما حدث خلال انتفاضة الشعب الفلسطيني وأهل الجولان، ومع أن في ذلك شيئاً من الظلم، إلا أننا نحاول أن نبين الجوانب العسكرية لهذه الانتفاضة التي تجعلنا نعتبرها حرباً حقيقية، علماً أن أحد الطرفين يقاتل بالحجارة وبالصدور المكشوفة. وما يجدر إضافته في هذا المجال، هو أن عدداً من الاتجاهات الموجودة سابقاً تصاعد وبرز خلال الانتفاضة وتوافق معها. ونذكر حرب المستوطنين الصهاينة ومعهم سلطات الاحتلال بشكل غير مباشر أو مبطن أحياناً، ومكشوف أحياناً أخرى، وعمليات الثورة ضد الاهداف الاسرائيلية، والحرب المستمرة بين حركة الاستيطان وبين الرد الفلسطيني على الادارة المدنية.

حرب المستوطنين

ما زالت أعمال التخريب والاعتداء التي يقوم بها المستوطنون الصهاينة في استمرار، بل وفي تصاعد؛ فقد شملت خلال شهر آذار (مارس) تخريب الممتلكات التي يملكها مواطنون فلسطينيون، كما حصل مع ٢٥ سيارة وسينما عربية في القدس الشرقية في أواخر شهر شباط (فبراير)، و٢٠ سيارة اخرى في رام الله والبيرة في ١٠/٣/١٩٨٢، وشملت، أيضاً، الاعتداء على المواطنين في حرم المسجد الأقصى وطعن شاب عربي في ١٣/٤/١٩٨٢. وربما كان الأخطر من ذلك كله مشاركة عدد من المستوطنين في أعمال قمع الانتفاضة الشعبية؛ حيث راحوا يطلقون النار على المتظاهرين، بل وخطفوا عدداً من الشبان الفلسطينيين وضربوهم، كما قتلوا أحدهم بعد خطفه. ورغم هذه الحقيقة، فقد صرح يوري أور، قائد المنطقة الوسطى، بأن تسليح المستوطنين وإطلاقهم النار على العرب هو حق لهم «للدفاع عن النفس»، كما جاء في تصريحه بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٢).

حركة الاستيطان

أما الجانب الآخر، فتمثل باستمرار مصادرة الأرض العربية؛ حيث تمت مصادرة ٢٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية التابعة لقرية صوريف (قضاء الخليل)، والتي تخص ٣٠٠ مواطن فلسطيني، في ١٨/٣/١٩٨٢.

وتمت بعد ذلك مصادرة ٦٠٠ دونم في قرية بدو (قضاء رام الله) في ١٩/٣/١٩٨٢. هذا، وقد اقترح زفولون هامر، وزير التعليم الاسرائيلي، أن تقام مستوطنات جديدة في الضفة الغربية بدلاً من المستوطنات التي يتم اخلاؤها في سيناء، وقد أبدى رئيس الوزراء بيغن تأييده المبدئي للفكرة (١٠/٣/١٩٨٢). ومما أكد خطورة هذا الاتجاه وحقيقة أهدافه البعيدة، من الناحية العسكرية، التصريح الذي أطلقه أريئيل شارون، وزير الدفاع، في ١٨/٣/١٩٨٢، وقد أوضح فيه أن دور المستوطنات يرتبط عضوياً بخطة الدفاع القومية، حيث تشكل قوة محلية تدعم الجيش، وتؤخر تقدم العدو (أو تسلل الفدائيين)، الى حين تعبئة ووصول قوات الاحتياط إلى الخطوط الامامية. وقد أوضح أن المستوطنات تتزود بالأسلاك الشائكة والألغام وبمختلف الأسلحة، ومنها الأسلحة المضادة للدروع وبعض الآليات وقطع المدفعية أو الهاونات. وكان شارون قد أكد المسألة ذاتها في ٢٦/١/١٩٨٢.

الرد الفلسطيني

لم يهدأ الرد الفلسطيني على الحرب المعادية خلال شهر آذار (مارس)، بل تصاعدت المقاومة بالترافق مع الانتفاضة. فمن جهة، استمر العمل السري المسلح الفلسطيني ضد الاحتلال، وقد أعلن العدو، في ٢/٣/١٩٨٢، أنه اكتشف مخابىء أسلحة في قطاع غزة المحتل، وكانت تحوي نحو ٥٠٠ قنبلة يدوية وأسلحة أخرى. كما انفجرت عبوة ناسفة قرب المعهد الديني اليهودي في القدس، في ٧/٣/١٩٨٢. ورشقت سيارة الحاكم «المدني» لمدينة الخليل بالحجارة في اليوم ذاته، مما أدى بالعدو إلى اعتقال ٤٦ طالباً في معهد البوليتكنيك، وانفجرت عبوة أخرى في حي حولون في تل ـ أبيب يوم ١١/٣/١٩٨٢، وطعن اسرائيلي في تل ـ أبيب في ١٣/٣/١٩٨٢. ثم رجمت سيارة سياحية قرب القدس في ١٤/٣/١٩٨٢، مما أسفر عن جرح بعض السواح، واكتشفت عبوة أخرى في محطة الباصات المركزية في الرملة،